

قرار :

مادة ١ - يمين السادة الآتية أسماؤهم أعضاء مجلس إدارة مؤسسة التأمين والادخار للعمال ممثلين لأصحاب الأعمال لمدة سنتين تبدأ من تاريخ نشر هذا القرار :

(١) السيد / محمد عبد العزيز زايد ، عضو مجلس إدارة المحلات الصناعية ، للحرير والقطن .

(٢) الدكتور محمد كامل عزيمى ، سكرتير عام اتحاد الصناعات المصرية بالإناة .

(٣) السيد / هنرى جرجس رباط ، رئيس مجلس إدارة شركة الدلتا التجارية .

(٤) السيد / محمد كامل بدوى ، سكرتير غرفة الاسكندرية التجارية وصاحب مصانع بنوى للصباغ المدهون

مادة ٢ - يمين السادة الآتية أسماؤهم أعضاء مجلس إدارة مؤسسة التأمين والادخار للعمال ممثلين للعمال لمدة سنتين تبدأ من تاريخ نشر هذا القرار :

(١) السيد / صاوى أحمد صاوى ، رئيس اتحاد نقابات النقل المشترك .

(٢) السيد / محمد شفيق مصطفى ، عضو مجلس إدارة اتحاد نقابات الحائز البلدية والإفريقية .

(٣) السيد / عبد الجابر غلام حسن ، وكيل اتحاد نقابات عمال فن التجارة والأساس .

(٤) السيد / عبد القادر أحمد شومان ، أمين صندوق اتحاد نقابات البنوك بالقاهرة وأمين صندوق نقابات عمال ومستخدمى البنك اليونانى .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (أول أكتوبر سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٩٧ لسنة ١٩٥٨

بتعيين مراقب لحسابات شركة سفاجا للفوسفات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٧ بتعديل أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء ديوان المحاسبة ،

وعلى المادة ١٣ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة الاقتصادية ،

وعلى ما عرضه رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية ،

قرار :

مادة ١ - عين السيد / محمد على سليمان مراقبا لحسابات شركة سفاجا للفوسفات .

مادة ٢ - على رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية تنفيذ هذا القرار .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (أول أكتوبر سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٩٩ لسنة ١٩٥٨

بشأن تعيين الأعضاء الممثلين لأصحاب الأعمال والعمال بمجلس إدارة مؤسسة التأمين والادخار للعمال

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٥٩٧ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآجر للادخار للعمال الخاضعين للرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى .